مفهوم الاقتصاد الرقمى

أمانى فوزى*

فى ظل انتشار التقنيات الحديثة فى مجال تقنيات المعلومات والاتصالات بشكل كبير وتطور الإنترنت على وجه الخصوص، أصبحت تقنية المعلومات والاتصالات المحرك الرئيس للتغيير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى على المستوى العالمى، ليشمل جميع مناحى الحياة ومنها الحياة الاقتصادية، حيث ظهر العديد من المصطلحات كالاقتصاد الرقمى، الاقتصاد الإلكترونى، اقتصاد الإنترنت، الاقتصاد الجديد، اقتصاد المعرفة والتى تصب فى مصطلح واحد هو الاقتصاد الرقمى الذى يعتمد على وسائل الاتصالات الحديثة وعلى الإنترنت، لذا يطلق عليه مصطلح اقتصاد الإنترنت، والذى يتسم بالعديد من الخصائص التى تميزه. هذا وقد أسهمت شبكة الإنترنت– والتى تضاعف عدد مستخدميها خلال فترة وجيزة– فى تحول العالم بأسره إلى قرية كونية صغيرة، حتى أصبحت نواة الاقتصاد الرقمى ومركز التجارة الإلكترونية؛ وقد استطاعت التجارة الإلكترونية والتى تشكل بدورها أحد إفرازات وأهم تطبيقات الاقتصاد الرقمى أن تفرض حضورًا متعاظم الأهمية، إلى جانب تقنية المعلومات التى أسهمت بشكل كبير فى تطوير بيئة الأعمال وإحداث نقلة نوعية فى مجال الاتصالات وتبادل المعلومات والذى امتد لكل جوانب الحياة ليشمل جميع قطاعات الأعمال(١).

*مدرس الاقتصاد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وهكذا فقد أحدثت التغيرات السريعة والبعيدة المدى فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحولاً فى الاقتصاد العالمى، وقد أدت إلى ربط المؤسسات بعضها ببعض، بالإضافة إلى تأثيرها على تكاليف الحصول على المعلومات وتجهيزها ونقلها فى إطار ما يُعرف بالمعلوماتية. وقد أخذ الاقتصاد الرقمى Digital Economy يحل بسرعة هائلة محل الاقتصاد التقليدى أو الاقتصاد الصناعى، كما ازداد– فى الآونة الأخيرة– اهتمام العديد من دول العالم والمؤسسات الدولية، وأهمها البنك الدولى، بهذا المفهوم؛ حيث تعتبر المعرفة من أهم العوامل المؤثرة فى عملية التنمية، كما يؤدى اتساع فجوة المعرفة إلى اتساع مماثل فى فجوة التنمية(٢).

أولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمى

يشير الاقتصاد الرقمى إلى ذلك الاقتصاد القائم على استخدام التكنولوجيا الرقمية Technology Based Digital والمتمثلة فى شبكات الاتصالات الرقمية مشتملة على كل من الشبكة الدولية للمعلومات " الإنترنت" و الشبكات الداخلية للمعلومات " الإنترانت"، وكذلك على الحاسبات الآلية والبرامج و كل ما هو متعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لذا فإنه يعرف أيضًا باسم اقتصاد الإنترنت The Internet Economy، أو الاقتصاد الشبكى The Web Economy. ولقد أشار إليه شوارتز أيضًا سنة ١٩٩٧ بمصطلح Webonomics والذى رأى أنه اقتصاد يشتمل على قواعد عمل جديدة، وأشكال جديدة للعملات المستخدمة وسلوكيات جديدة للمستهلكين تتناسب مع عالم يقوم على المعرفة. كذلك يُطلق عليه اقتصاد المعلوماتInformation Economy، أو اقتصاد المعرفة Knowledge Economy، وعليه يُلاحظ أن الاقتصاد الرقمى يعتمد بالدرجة الأولى على المعرفة التى تستخدم فى إنتاج معارف جديدة من خلال توفيرها عامل الإبداع كإحدى إيجابيات استخدامها(٣).

كذلك يُعرف الاقتصاد الرقمى بأنه الاقتصاد القائم بصورة أساسية على عنصر المعرفة باستخدام العقل البشرى، من خلال توظيف وسائل البحث والتطوير، والموارد الاقتصادية المتاحة، باستخدام الكوادر المؤهلة والقادرة على استيعاب جميع المتغيرات التى تطرأ على مجمل النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٤]. ويُعرف أيضًا بأنه الاقتصاد القائم على الجمع بين الكوادر البشرية المؤهلة والوسائل التكنولوجية الحديثة، والمؤسسات القوية[٥].

كذلك يُقصد بالاقتصاد الرقمى التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومى والقطاعى والدولى من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية الفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة للقرارات الاقتصادية والتجارية والمالية فى الدولة خلال فترة ما[٦].

كما يُعرف الاقتصاد الرقمى أيضًا بأنه نمط اقتصادى متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الإنترنت فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى، وخاصةً فى التجارة الإلكترونية، مرتكزًا بقوة على الإبداع والمعرفة والتطور التكنولوجى خاصة ما يتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال[٧]، ويشير أيضاً إلى المنتجات والخدمات الناتجة عن اتباع الأساليب كثيفة المعرفة والتى تسهم فى تسارع وتيرة التقدم العلمى والتقنى[٨].

ثانياً: **ركائز** (**أساسيات**) **الاقتصاد الرقمى**

يستند الاقتصاد الرقمى إلى مجموعة من المقومات أو الركائز الأساسية منها ما يلى:

أ- البنية التحتية والتجهيزات التقنية؛ إذ أن وجود بنية تحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات تسمح بالانتقال إلى الاقتصاد العالمى، ومن أمثلة هذه التقنيات: الشبكات الهاتفية وأجهزة الحاسب الآلى وشبكة الإنترنت.

ب- توفير البيئة القانونية المنظمة لتأمين المنافسة العادلة.

ج- قدرة القطاع المالى على توفير وتطوير الاستثمارات ورؤوس الأموال المخاطرة من أجل دعم ومساندة الأفكار الجديدة، فيُعد النظام المالى بمؤسساته وقواعده المنظِمة للعمل عنصرًا أساسيًا ومهمًا للاقتصاد الرقمى نظرًا لقدرته على تخصيص الموارد واستخدامها الاستخدام الأمثل.

د- رأس المال الحقيقى والمتمثل فى الموارد (الكوادر) البشرية التى تعنى بقطاع التعليم والتدريب[٩].

هـ- البحث والتطوير: حيث تولى الحكومات بالغ الاهتمام للبحث والتطوير باعتباره أساس التطور التكنولوجى، كما يقتضى الدخول إلى الاقتصاد الجديد رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير وزيادة الإنفاق على كل ما من شأنه زيادة الرصيد المعرفى.

و- الملكية الفكرية: أى إعطاء حقوق أية معرفة جديدة لمن بذل الجهد لابتكارها، وذلك لتوفير الحافز لبذل المزيد من الجهود، وتتمثل هذه الحقوق فى براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر[١٠].

ثالثًا: خصائص الاقتصاد الرقمى

نشأ الاقتصاد الرقمى نتيجةً للتطور المستمر فى مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال زيادة أعداد الحاسبات الإلكترونية واستخدامها فى المعاملات، وتزايد أعداد مستخدمى شبكة الإنترنت، واستخدام البرمجيات الجاهزة فى الأنشطة التعليمية والتدريبية.

هذا ويتسم الاقتصاد الرقمى بمجموعة من الخصائص التى تميزه، ومنها ما يلى:

- يتسم بالعمل على نشر المعرفة ومن ثم تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية، والمؤسسات الإلكترونية، والبنوك الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية.

- أنه اقتصاد شبكى وافتراضى؛ حيث يعتمد على تكنولوجيا الإعلام وشبكات الاتصال[١١].
- يتسم بكونه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة؛ فعلى عكس الموارد الأخرى التى تنفذ من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة.
- التحول من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية أو الإدارة بدون أوراق كآلية جديدة للتسجيل والتخزين والاسترجاع ونقل المعلومات، مما يسهل من عملية اتخاذ القرار ويزيد سرعتها[١٢].
- تحول المنتجات محل المنافسة من منتجات يقوم إنتاجها على المواد الخام إلى منتجات يتعاظم فيها المكون المعرفى والتقني، بمعنى إضافة عنصر المعلومات إلى جانب عناصر الإنتاج التقليدية والتى تتمثل فى العمل ورأس المال والموارد الطبيعية[١٣].
- يتسم بالمرونة فى التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية التى يتسارع معدل تغيرها، بالإضافة إلى القدرة على التجديد والابتكار وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة[١٤].

رابعاً: الإنترنت كإحدى دعائم الاقتصاد الرقمى

أصبحت شبكة الإنترنت هى الأساس الذى تقوم عليه جميع المعاملات فى العصر الرقمى، وذلك مع انتشار ظاهرة العولمة وتدويل الإنتاج والأسواق أى فى ظل الاقتصاد العالمى.

كما تُعد شبكة الإنترنت من أهم الوسائل الآلية فى مجال تبادل المعلومات وإتمام العمليات والمعاملات التجارية، حيث توفر شبكة الإنترنت العديد من المزايا والتى أثرت كثيرًا على أساليب إدارة الاقتصاد العالمى الدولى والمحلى، وكذلك إدارة الشركات متعددة الجنسيات بأشكالها المختلفة، وبالتالى

فهى تؤثر على حياة الفرد والأسرة والمجتمع بأسره، وتعتبر بوابة عبور للعديد من المعلومات[١٥].

خامساً: أهمية الاقتصاد الرقمى وتأثيره على بيئة الأعمال

يشهد العالم اليوم العديد من التغيرات المتسارعة والمتطورة والتى جعلت التقنيات الحديثة للاتصالات تتغلغل فى بعض القطاعات مثل القطاع المالى والمصرفى وكذلك قطاع التجارة، بحيث أصبح جانب كبير من المعاملات الاقتصادية يتم عبر شبكة الإنترنت، والتى غطت مساحات كبرى من عالم التجارة أو الاقتصاد وأسهمت بشكل كبير فى تغيير طبيعة المعاملات التجارية من الشكل التقليدى البطيء إلى الشكل الإلكترونى المتسارع وبالتالى تحولت التجارة التقليدية إلى تجارة إلكترونية، الأمر الذى أدى إلى التحول من الأساليب التقليدية فى عقد الصفقات وإنجاز الأعمال والاتصال إلى استعمال الأسلوب الرقمى، الذى يعتمد على استخدام الأجهزة والأدوات التى تُدار بشكل رقمى، ولم تعد تكنولوجيا المعلومات تقتصر على معالجة المعلومات فقط، فقد قدمت طرقًا جديدة للشركات من أجل تمييز منتجاتها وخدماتها[١٦].

وهكذا فإن أهمية الاقتصاد الرقمى تبرز من خلال الدور الذى يؤديه وما يفرزه من تقنيات متقدمة فى مختلف المجالات، وما ينجم عنه من إسهامات أساسية ومهمة فى عمل الاقتصاد وأداء نشاطاته التى تتم بشكل متسارع ومتزايد، وبالتالى فإن أهمية الاندماج فى هذا الاقتصاد تتمثل فى عدة نقاط منها ما يلى:

١- الإسهام فى توليد فرص عمل متنوعة ومتزايدة، وخاصةً فى المجالات التى تستخدم التقنيات المتقدمة التى يتضمنها هذا الاقتصاد الرقمى.
٢- الإسهام فى تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج.

٣- زيادة الناتج والدخل القومى وزيادة المشاريع، والإسهام فى توليد القيم المضافة فى الاقتصاد.

٤- المساهمة فى إيجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولى، وذلك لارتباطه بتقنيات مختلفة ومتطورة منها التجارة الإلكترونية، والأسواق الافتراضية، والحكومة والإدارة الإلكترونية، والبنوك الإلكترونية[١٧].

سادساً: المخاطر التى تواجه الاقتصاد الرقمى

يُعد التقدم فى مجال تكنولوجيا المعلومات فى عصر العولمة من أهم التطورات العالمية المعاصرة، كما يتميز العصر الحالى بتعاظم أهمية المعلومات والمعرفة وتنامى استخدام شبكة الإنترنت. وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين تطورًا كبيرًا وسريعًا للمواقع الإلكترونية والتى تعرض العديد من الصفحات حول مواضيع مختلفة ومتباينة، ويصاحب هذا الكم الهائل من المعلومات غياب شبه كلى لضوابط الجودة ومصداقية المصادر، مما يضع المستفيدين من هذه الشبكة أمام إشكالية حقيقية تتعلق بمسألة التمييز بين مختلف المعلومات المعروضة فى هذه المواقع. هذا وتشكل قضايا أمن الإنترنت أو أمن المعلومات والتهديدات التى قد تواجهها أحد أهم العوائق أمام اكتساب ثقة الناس ومشاركتهم فى تقدم الإنترنت وإجراء المعاملات المالية من خلالها، وبالتالى فإن مسألة الحفاظ على أمن الإنترنت باعتماد وسائل آمنة وفعالة واقتصادية من أكثر المسائل التى تشكل حاليًا تحديًا كبيرًا لهذه التقنية[١٨].

ورغم العديد من المزايا التى تقدمها شبكة الإنترنت فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد العالمى الدولى والمحلى، وعلى الرغم من قيامها بتقديم خدمات مهمة من خلال الفضاء المعلوماتى لصالح دول العالم بدون استثناء (المجتمع الدولى بصفة عامة) سواء فى مجالات التعليم أو الصحة أو السياسة أو الاقتصاد، وكذلك تيسير سُبل الاتصال والتواصل والتبادل الثقافى والتفاهم بين مختلف

الشعوب والثقافات، فإنها قد أصبحت فى الوقت ذاته وسيلة سهلة وأداة خطيرة لتهديد حياة الإنسانية والتسبب فى العديد من الخسائر المالية والاقتصادية. هذا وقد ساعدت سهولة استخدام البرمجيات وتطور الشبكات على تدفق المعلومات، وإتاحة فرص أكبر لدخول المستخدمين إلى أكبر قدر ممكن من المواقع والملفات ومصادر المعلومات فى كل أنحاء العالم، كما أتاح ذلك أيضًا مزيدًا من الفرص للعدوان على البيئة المعلوماتية؛ حيث إن الاستخدام المتنامى لشبكة الإنترنت، وخاصةً من خلال قيام مستخدمى الشبكة بإنزال وتحميل العديد من وسائط الإعلام الرقمية وإجراء العديد من المعاملات المالية، قد يعرض البعض للوقوع فريسة لبعض أنواع الجرائم المعلوماتية[١٩].

المراجع

١-متناوى محمد، "الاقتصاد الرقمى وإشكالية التجارة الالكترونية فى الدول العربية"، الجزائر، الملتقى الدولى للمعرفة فى ظل الاقتصاد الرقمى بالدول العربية، ٢٠٠٩، ص ٣.

٢- عبير فاروق تمام، " دور الاقتصاد الرقمى فى دعم التنمية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري: دراسة مقارنة بين بعض الدول"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩، ص ٩.

٣- Kehal, H. & Varinder P. "Digital Economy: Impacts, Influences, and challenges", Idea Group Inc., USA, 2005, p.3.

٤-محمد بن على القيسي، "ملامح الاقتصاد المعرفى المتضمنة فى محتوى مقررات العلوم الشرعية فى مشروع تطوير التعليم الثانوى بالمملكة العربية السعودية"، قسم المناهج والتدريس، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، ٢٠١١، ص ٢٦.

٥- Brinkley, J., " Defining The Knowledge Economy", Knowledge Economy Program Report, The work Foundation, 2006, P.3.

٦-محمد فرعون، " أخلاقيات الأعمال الافتراضية (الرقمية) وانتهاكات هذا الوافد الجديد"، الجزائر، الملتقى العلمى الدولى الخامس حول الاقتصاد الافتراضى وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، ١٣- ١٤ مارس، ٢٠١٢، ص ٣.

٧-عبد الرازق حميدي، " اقتصاد المعرفة وتعزيز تنافسية المؤسسة: مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، الجزائر، الملتقى الدولى الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات فى الدول العربية، ٢٠٠٨، ص ٣.

٨- Walter W. Powell, and Kaisa Snellman, " The Knowledge Economy", P. 199.

٩- حسن علاوي، "التطور التكنولوجى واستراتيجيات سد الفجوة الرقمية فى البلدان العربية"، الجزائر، الملتقى العلمى الدولى حول المعرفة فى ظل الاقتصاد الرقمى ومساهمتها فى تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بو علي، ٢٠٠٧، ص ١١.

١٠- بلخضر شاكر، "الاقتصاد المعرفى بين الفرص والتحديات"، الجزائر، وزارة التعليم العالى والبحث العلمي، ٢٠٠٨، ص ٩.

١١- المرجع السابق، ص ٨.

١٢-عبد الرازق حميدي، "اقتصاد المعرفة وتعزيز تنافسية المؤسسة: مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص ص ٤- ٥.

١٣- Walter W. Powell, and Kaisa Snellman, " The Knowledge Economy", op. cit, P. 199.

١٤- بلخضر شاكر، مرجع سابق، ص ٨.

١٥- عبير فاروق تمام، مرجع سابق، ص ١٦.

١٦- هديل حمودة، " الصعوبات التى تواجه التجارة الإلكترونية فى فلسطين وأثرها على طريقة الاستخدام وتطبيقاتها"، قسم التسويق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١١، ص ٩.

١٧- بلخضر شاكر، مرجع سابق، ص ١٠.

١٨- عبير فاروق تمام، مرجع سابق، ص ٨٥.

١٩- المرجع السابق، ص ٨٦.